

# مكملات الإسناد اللفظية وآثارها الدلالية

قراءة في استعمالات الحال اللغوية

إعداد الدكتور

حسين إبراهيم محمد مصطفى

مدرس العلوم اللغوية

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



## مكلمات الإسناد اللفظية ... مقدمة نظرية

مما لا شك فيه أن التركيب الإسنادي في الاستعمال اللغوي لا يتم إلا بتوافر ما يعد من عناصره الأساسية التي تتلائم في بنية الجملة، اسمية أو فعلية؛ لأن كلا من تلك العناصر يقتضي طلب الآخر. ولا يخلو الإسناد كذلك مما يضاف إليه من عناصر لفظية أخرى لتكميله وإتمام المعنى أو حفظه من النقص أو التغيير والتبديل. وقد رأى ابن جني أن أكثر الفوائد إنما تجتني من الألاحق والفضلات؛ لأنها تُصلحُ الجمل وتُثَمِّمُهَا، ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك. (1)

وقد نعت العلماء ما زاد على العناصر الأساسية في الإسناد بالفضلة مما دفع كثيراً منهم إلى حصرها في أبواب الزيادة اللفظية المختلفة. (2) ثم تفاوت تصورهم في فهمهم للفضلة، فمنهم من ذهب إلى اعتبار المرفوعات لوازم للجملة وعمدة فيها، وما عداها فضلة يستقل الكلام من دونها ويصح الاستغناء عنها. (3) ومنهم من رأى أن الفضلة ما يمكن الاستغناء عنه من عناصر الإسناد، ولكن يجب ذكره لعرض كونه ساداً مسدّ عمدة، كـ (ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِينًا)، أو لتوقف المعنى عليه (4)، نحو قول الله

(1) ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ-1999م، 1/150.

(2) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، 1406هـ-1986م، 1/198.

(3) الزمخشري: المفصل، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م، ص79، وابن يعيش: شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م، 1/200، 2/4.

(4) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى"، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، دار الخبير، الطبعة



وقد روى من بعض أهل النحو أن الحال ليست فضلة أبداً، بل قد تكون عمدة في الكلام وأساساً تقوم عليه الفائدة المتوخاة منه، وملاحظة متطلبات الظروف المحيطة بالمتكلم والمخاطب والكلام هي الحكم فيما يعد عمدة أو فضلة؛ فليس المقصود من قول الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ (1) الإشارة إلى ذلك الصراط بل إلى وصفه بالاستقامة. ولو تأملنا قول الله تعالى: ﴿جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ (2) من دون الحال (د) لوجدنا أنه لن يصل إلينا معناه المقصود كاملاً، فليس المقصود نفي خلق السموات والأرض وما بينهما، بل نفي (د) عن ذلك الخلق؛ أي لو حذف الحال (د) لفسد المعنى أشد الفساد. (3)

وإذا سأل أحدهم: كيف جاء زيد؟ وكان على المجيب أن يلتزم بما هو أساس في التركيب فكيف يجيب من دون زيادة؛ التزاماً منه بعنصرين أساسيين؟ ولكن الاستعمال يستدعي إضافة لفظية تقتضيها العملية التواصلية بالوسائل اللغوية من دون الحاجة إلى لغة إشارية تكمل الإيضاح والتبيين، ولذلك عليه أن يقول: ماشياً، أو: جاء زيد ماشياً.

كما ضمن الاستعمال اللغوي للحال حرية أن ترد على غير ما غلب عليها، أو رصده العلماء لها، من أصول وقواعد، كأن تأتي مفردة أو جملة أو شبه جملة، أو تأتي مشتقة أو جامدة، أو تأتي صفة منتقلة أو لازمة، أو تأتي نكرة أو معرفة، أو تأتي مؤخره أو مقدمة، أو تكون مذكورة أو محذوفة، أو تأتي مثبتة أو منفية، أو يكون عاملها مذكوراً أو محذوفاً، أو يكون صاحبها معرفة أو نكرة، أو يكون صاحبها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، أو تنصب لفظاً أو محلاً، أو تأتي متعددة، وأن ترتبط بأكثر

(1) سورة الأنعام: 126.

(2) سورة الأنبياء: 16.

(3) عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة عشرة، 1996م، 365/2.

من رابط إذا كانت جملة اسمية أو فعلية، كما للحال أن تأتي ذات علاقات مع مكملات لفظية أخرى في السياق كالمفعول لأجله والمفعول المطلق.

وهذا ما دفع إلى تناول هذا الموضوع عامة، والحال خاصة لكثرة مشاركتها وتداخلاتها في كثير من التراكيب اللغوية للإسهام في معناها، وإكمال دلالتها. ولما لها من صور لفظية وأسلوبية عدة تضمنها لها حرية الاستعمال اللغوي في سياقاتها مما يجعلها ذات قيمة وأثر فيها.

وقد اتخذت هذه الدراسة في تناول هذا الموضوع المنهج الاستقرائي التحليلي الذي يعتمد على استقراء النصوص والشواهد وبيان العلاقات بين الحال وعناصر أخرى في التراكيب وتحليل أساليب إنشائها ومضامينها. وقد اتبعت طريقاً في عرضه يتمثل في خطة تتكون من:

- مكملات الإسناد اللفظية (مقدمة نظرية)؛ وهي في تعريف المكملات وأهميتها.
- الحال في الأداءات اللغوية (قراءة نظرية)؛ وهي في بيان قيمتها وحرياتها السياقية.
- الحال في الأداءات اللغوية (قراءة دلالية)؛ وهي في إبراز الهدف من إيراد الحال في بعض السياقات وآثارها الدلالية.
- الخاتمة بأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج. ثم قائمة المصادر والمراجع. وأخيراً فهرس المحتويات.

ولن تتوسع الدراسة في الإلمام بقضايا الحال كلها وسائر جوانبها بين أصل القاعدة والخروج عليها بل الاستئناس بما يعطى صورة موضحة لبعض ما للحال من أصول نحوية، وما تخرج إليه من حريات لفظية وأسلوبية ودلالية، في سياقات لغوية متعددة: آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأبيات شعرية.

### الحال في الأداءات اللغوية ... قراءة نظرية

لقد استطاع الاستعمال اللغوي أن يجعل الحال بمنزلة العمدة في كثير من سياقاتها التي ترد فيها، واستطاع أن يمنحها بعض الحريات اللفظية والأسلوبية فجعل لها صوراً وأشكالاً ومواقع ورتباً ذات دلالات تدعم السياق الذي ترد فيه وتثريه حتى صارت الحال - وإن كانت عند أكثر العلماء عنصراً مكماً في الإسناد - عنصراً فاعلاً فيه؛ لأن لكل شكل لفظي وموضع تركيبى ما يليق به ويتناسب معه وفقاً لما يريده سياقه أن يوصله إلى المخاطبين من مقاصد تقنعهم ومعانٍ تغنيهم. ومن تلك الحريات السياقية التي تتمتع بها الحال بضمان الاستعمال والأداء:

### (1) حرية الحال بين الأفراد والجملة وشبه الجملة

مما أتاحه الاستعمال اللغوي للحال من حرية سياقية أنها قد تأتي لفظاً مفرداً، ليس جملة ولا شبه جملة، لصاحب قد يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً أو مستتراً؛ ففي قول الله تعالى: ﴿...﴾ (1) جاء لفظ ﴿...﴾ حالاً مفردة من نائب الفاعل الاسم الظاهر ﴿...﴾. وفي قول الله تعالى: ﴿...﴾ (2) جاء لفظ ﴿...﴾ حالاً مفردة من الفاعل الضمير المتصل في الفعل ﴿...﴾، وفي قول الله تعالى: ﴿...﴾ (3) جاء لفظ ﴿...﴾ حالاً مفردة من الفاعل الضمير المستتر في الفعل ﴿...﴾.

ومما أتاحه الاستعمال اللغوي للحال أن تأتي في بعض سياقاتها جملة اسمية لصاحب لها في السياق؛ فإنه لما قال الله تعالى: ﴿...﴾ (4) وردت الجملة الاسمية ﴿...﴾ في هذا السياق حالاً من (الهاء) الضمير المتصل في (ث). ولما قال

(1) سورة الأعراف: 120.

(2) سورة البقرة: 260.

(3) سورة القصص: 21.

(4) سورة آل عمران: 39.

الله تعالى: چ چ د ي ت ت ت ت چ (1) وقعت الجملة الاسمية (ت ت ت) فيه حالاً من (بَشْرَيْنِ).

ولما قال ذو الرمة: (2)

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرَبُ

جعل استعماله الجملة الاسمية (مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ) حالاً من صاحبها (عَيْنِكَ).

ومما أتاحه الاستعمال اللغوي للحال أن تأتي في بعض سياقاتها جملة فعلية، فإنه لما قال الله تعالى: چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ (3) جعل هذا السياق

اللغوي الجملة الفعلية الماضية (چ چ چ) حالاً من صاحبها ضمير المتكلم المنصوب في (چ). ومثله ما في قول جرير بن عطية: (4)

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالِدَيْنِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ

(1) سورة المؤمنون: 47.

(2) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة: الديوان (شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب)، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، الطبعة الأولى، 1402م-1982هـ، 9/1، ومحمد بن محمد حسن شُرَّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ-2007م، 180/1.

(3) سورة آل عمران: 40.

(4) البيت من البسيط، وهو لجرير: الديوان، شرح محمد بن حبيب، وتحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة، دون تاريخ، ص557، وسيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ-1988م، 305/2، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، 1979م، 130/2، وبلا نسبة عند أبي حيان: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق حسن هنداي، طبعة دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى، 271/7.



فإنه جعل الحال الجملة الفعلية (وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيْبٌ)، وهي من صاحبها الضمير المجرور في (جَهْلِكَ). ولما قال الله تعالى: جِ پ ن ث ذ ن ت ج (1) جعل السياق الجملة الفعلية المضارعة (ن) حالاً من صاحبها الضمير المنصوب العائد على المرأة في (ي)، والمعطوف (قَوْمَهَا).

ولا شك أن للجملة الاسمية في سياقها دلالة على حصول المطلوب منها وثبوته وتوكيده، وقد مثل بدر الدين الزركشي لذلك بقول الله تعالى: ج و و و ج (2)، وقول الله تعالى: ج ج ج ج ج (3)، وقول الله تعالى: ج ج ج ج ج (4)؛ وذكر أن ذلك الإخبار بالجملة الاسمية لتأكيد طلب الأوصاف الثلاثة، ورأى أن الجملة الاسمية أدل على الطلب في تلك الآيات الكريمة من الإخبار بالجملة الفعلية فيها، نحو: (فَهْلُ تَشْكُرُونَ)، و(فَهْلُ تَنْتَهُونَ)، و(فَهْلُ تُسَلِّمُونَ)، لإفادتها التجدد. (5) وقال أبو حيان في قول الله تعالى: (ج ج ج)، وهو نهى عن الخمر والميسر: "وَجَعَلَ الجملة اسمية، والمواجهة لهم بالضمير (ج) أبلغ من جعلها فعلية؛ لإفادتها التحديد والتخصيص". (6)

ومما أتاحه الاستعمال اللغوي من حرية للحال أن تأتي في سياقها شبه جملة؛

فإنه لما قال الله تعالى: جِ پ ن ث ذ ج (7) جعل هذا السياق الجار والمجرور (ن)

(1) سورة النمل: 24.

(2) الأنبياء: 80.

(3) المائدة: 91.

(4) هود: 14، والأنبياء: 108.

(5) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، 1376هـ-1957م، 4/178.

(6) أبو حيان: البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م، 4/18.

(7) سورة التين: 4.

ث ذ ( حالاً من صاحبها المفعول به (پ). ولما قال الله تعالى: ج ج ج ج ج ج ج (1) جاء الجار والمجرور (ج) حالاً من صاحبها (ج).

## (2) حرية الحال بين صفتي الانتقال والملازمة

أوجبت اللغة على الحال أن تأتي وفق مجموعة من الصفات، ومنها أن تكون صفة منتقلة غير ثابتة؛ أي متغيرة مع تغير هيئة صاحبها، ولكن بعضاً من صور الاستعمال اللغوي قد أتاح لها حرية أن ترد في سياقها صفة ثابتة ملازمة؛ فإنه لما قال الله تعالى: ج ث ث ث ج (2) جعل هذا السياق لفظ (ث) حالاً، وهي صفة ملازمة للإنسان، وقد أتاح لها هذه الحرية أنها تساير صاحبها في كل مراحل حياته. وإنه لما قال الشاعر: (3)

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّهَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاءُ

أورد الحال (سَبْطُ) في استعماله صفة ثابتة ملازمة لصاحبها الضمير المجرور في (به)، لأن صاحبها متجدد في النمو ذاتياً، ومعه يتجدد معنى هذه الحال.

(1) سورة الرحمن: 24.

(2) سورة النساء: 28.

(3) البيت من الطويل، نسبه محقق الصحاح إلى زيد بن كثوة العنبري، انظر: الجوهري: الصحاح "تاج اللغة و صحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ-1987م، 3/1129. ولرجل من بني الجناح عند العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م، 3/1168. وسبط العظام: أراد أنه سوي الخلق، طويل القامة.

ومثل ذلك قول من قال: (خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا)؛ فقد جعل هذا الاستعمال اللغوي لفظ (أَطْوَلَ) حالاً تبيين خلق الزرافة، وهي صفة ملازمة لها؛ فكلما كبرت الزرافة نمت معها يداها بصورة تكون فيها أطول من رجليها. (1)

### (3) حرية الحال بين الاشتقاق والجمود

إذا كان الأصل المرصود للحال عند النحاة أن تكون لفظاً مشتقاً لا جامداً؛ لأن الاشتقاق يقود إلى الصفة المتحولة المتغيرة، فإن الاستعمال اللغوي قد ضمن لها أن تتحرر فتأتي لفظاً جامداً، فاستساغها العلماء في صورتها هذه وبرروا لها بجواز تأويلها بمشتق، ومبررات أخرى، وأقروا بأن هذا لا يعد خرقاً لقاعدة من قواعد الحال (2)؛ لأن هذا الاشتقاق وضع على الأغلب لا على اللزوم (3)؛ فإنه لما قال الله تعالى:

چ □ □ □ □ چ (4) جعل هذا السياق الكريم (□ □) حالين، وهما جامدتان، وقد أتاح لهما هذه الحرية جواز أن تؤولا بمشتق؛ أي: مُصْطَفَيْن. ومثله ما في قول الله تعالى: چ و و و چ (5)؛ أي: خَائِفِينَ طَامِعِينَ. وإنه لما قال تعالى: چ گ

(1) سيويوه: الكتاب، 155/1، وابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 728/2، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، 1400هـ-1980م، 244/2.

(2) العكبري: الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ-1995م، 285/1.

(3) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 252/2.

(4) سورة الفجر: 22.

(5) سورة الأعراف: 56.

كَّ كَّ كَّ س ن ث ج (1) روى أن الاستعمال اللغوي في هذا السياق قد جعل لفظ (ث) حالياً، وهو لفظ جامد، وما منحها تلك الحرية جواز تأويلها بمشتق؛ فقد رأى أبو حيان أنها بمعنى: متجرراً لهم ومكسباً. (2)

ولما قال الله تعالى: ج ه ه ه ج (3) جعل هذا السياق لفظ (ه) حالياً وهو لفظ جامد، وقد منحها هذه الحرية مجيئها موصوفة باللفظ المشتق (ه). ولما قال تعالى: ج ت ت ت ت ج (4) وردت الحال (ث) لفظاً جامداً، وأن ما سوغ لها هذه الحرية وصفها بالمشتق (ث). (5)

كما رد العلماء بعضاً من الحال التي تأتي جامدة في سياقها إلى أصل صاحبها؛ فإنه لما قال الله تعالى: ج ر ر ر ك ك ك ج (6) ورد لفظ (ك) حالياً على الرغم من كونه جامداً؛ لأنها حال دالة على أصالة صاحبها (من)، أو ضمير الغائب المنصوب المقدر في (ك)؛ أي (خَلَقْتَهُ) طيناً؛ فأصل الإنسان الطين. (7)

(1) سورة يوسف: 19.

(2) أبو حيان: البحر المحيط، 290/5.

(3) سورة يوسف: 2.

(4) سورة مريم: 17.

(5) ابن هشام: أوضح المسالك، 254/2، والأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955م، 243/1.

(6) سورة الإسراء: 61.

(7) انظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1428هـ-2008م، 694/2-695.

ولذلك يرى النحاة أن مجيء الحال جامدة لا يعنى خروجاً على أصل الاشتقاق، ولا تعد الشواهد التي وردت فيها جامدة من الشواذ في اللغة؛ لأن هذا الشأن له من التبرير والمسوغات اللغوية ما يبعدها عن كونها حرية شاذة، ويقربها من أصل القاعدة.

#### (4) حرية الحال بين التنكير والتعريف

من الحريات السياقية التي ضمنها الاستعمال اللغوي للحال أنه على الرغم من أن الأصل فيها أن تأتي نكرة فإن لها حرية أن تأتي معرفة، بالألف واللام أو الإضافة، ولكن العلماء مالوا إلى أن ذلك يُعدُّ من المسموع الذي لا يقاس عليه. (1) وآثروا أن تؤول تلك الحال المعرفة بنكرة، فإنه لما قال الشاعر: (2)

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدْذُهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ نَعْصِ الدَّخَالِ

جعل استعماله لفظ (العِرَاكُ)، وهو معرفة، منصوباً على الحال بفعل محذوف، لأن تقدير المعنى: تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ. (3) وأجيزت هذه الحرية للحال بجواز تأويلها بنكرة؛ أي أن الشاعر قد قصد أن يقول: (فَأَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً).

(1) انظر: سيبويه: الكتاب، 376-374/1، وابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، 164/1، وابن يعيش: شرح المفصل، 17/2.

(2) البيت من الوافر، وهو لـ "البيد بن ربيعة العامري": الديوان، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، 1984م، ص86، وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 18/2، والبغدادي: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1989م، 192/3.

(3) المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت، 237/3، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 16/1، وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م، 680/2، وابن يعيش: شرح المفصل، 12/2، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية،

ولما قال الشاعر: (1)

أَتَنِّي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا      تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا

أتاحت له حرية الحال (قَضَّهَا) أن يأتي بها معرفة بالإضافة إلى الضمير، وذلك على تقدير: منقوضاً آخرهم على أولهم. (2)

وقد منحت بعض القراءات القرآنية الحال حرية التعريف، ففي قول الله تعالى: **چژ ژ ژ ژ ك ك ك ك گچ** (3) قرأ الحسن وابن أبي عبيدة: (لُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) بإسناد الفعل إلى ضمير المتكلمين، مع نصب لفظي (الْأَعَزَّ وَالْأَذَلَّ)، فصار (الْأَعَزَّ) مفعولاً به، و(الْأَذَلَّ) حالاً، وقد أتاح للحال حرية التعريف في هذه القراءة جواز تأويلها بنكرة؛ أي: لنخرجن الْأَعَزَّ مِنْهَا ذليلاً. (4)

### (5) حرية الحال بين التأخير والتقديم

مما أتاحه الاستعمال اللغوي للحال من الحريات السياقية ألا تلتزم بشرط تأخرها عن عاملها وصاحبها، فإنها قد تتحرر من ذلك القيد السياقي بضمان بعض الاستعمالات اللغوية، فترد فيها متقدمة لغرض يخدم دلالتها؛ فإنه لما قال الله تعالى:

بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م، 373/1.

(1) البيت من الطويل، وهو للشماخ بن ضرار: الديوان، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى، 1968م، ص 290، وابن السراج: الأصول في النحو، 1/165. بقضيضها: منقوضاً آخرهم على أولهم. المعنى: لقد أتاني أفراد هذه القبيلة يدافع بعضهم بعضاً، يمسحون لحاهم تاهباً للكلام على أمر ما بيني وبينهم.

(2) سيويه: الكتاب، 1/375.

(3) سورة المنافقون: 8.

(4) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م، 1/231.



















والذى سوغ لها هذه الحرية سبق هذا الصاحب بالنفى (مأ). وقد جعل الشاعر في قوله: (1)

مَا حُمِّ مِنْ مَوْتِ حِمَىِّ وَأَقِيًّا      وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًّا

لفظ (وَأَقِيًّا) حالاً من الصاحب النكرة (حِمَىِّ)، لأنه ورد مسبقاً بالنفى (مأ).  
وأما سبقها بالنهي ففي قول الشاعر: (2)

لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ      يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

إذ جاء الحال (مُتَخَوِّفًا) من صاحب نكرة (أَحَدٌ)؛ لأنه قد سبق هذا الصاحب بنهى في قوله: (لَا يَرْكَنَنَّ). وأما سبقها باستفهام فقد ورد في قول الشاعر: (3)

يَا صَاحِ هَلْ حُمِّ عَيْشٌ بَاقِيًّا فَتَرَى      لِنَفْسِكَ الْغُدْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

إذ جعل الحال (بَاقِيًّا) من صاحب نكرة (عَيْشٌ)؛ لأنه قد سبق هذا الصاحب باستفهام في قوله: (هَلْ حُمِّ عَيْشٌ؟).

4- إذا سبقت بـ (الواو)؛ فإنه لما قال تعالى: جِئْكَ مِنْ نَفْسٍ نَكِرَةٍ (1) جعل هذا السياق الحال (نَكِرَةٍ) من الصاحب النكرة (ن)؛ لأن جملة الحال متصدرة بالواو والابتداء. وفي قول قيس بن الملوح العامري: (2)

(1) البيت من السريع لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 257/2،

والعيني: المقاصد النحوية، 1170/3، والأشموني: شرح الأشموني، 247/1.

(2) البيت من الكامل، وهو لـ"قطري بن الفُجاءة": الديوان ضمن "ديوان الخوارج: شعرهم، خطبهم، رسائلهم" جمعه وحققه نايف معروف، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، 9831م، ص171، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، 257/2. وبلا نسبة عند ابن هشام: أوضح المسالك، 263/2، والسيوطي: همع الموامع، 240/1.

(3) البيت من البسيط، وهو لرجل من طيء عند العيني: المقاصد النحوية، 1122/3، والأزهري: شرح التصريح، 588/1، وبلا نسبة عند ابن هشام: أوضح المسالك، 264/2، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، 261/2، والسيوطي: همع الموامع، 240/1.







**(11) حرية الحال بين الإعراب على اللفظ والمحل**

وقد أتاح الاستعمال اللغوي للحال المفردة حرية أن تجرَّ بحرف الجر الزائد إذا كان عاملها منفيًا؛ فإنه لما قال الشاعر: (3)

كَأَنَّ دُعَيْتُ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثُ بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكَلٍ

رؤى أن الشاعر قد جعل في استعماله الحال (بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكَلٍ) حالاً مجروراً بحرف الجر الزائد (الباء) لفظاً؛ لأن الأصل: فَمَا انْبَعَثُ مَزْعُوداً وَلَا وَكَلًا، وقد أجاز لها ذلك نفي عاملها (انْبَعَثُ) ب (مَأ).

وإنه لما قال الشاعر: (4)

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

جعل الشاعر قوله (بِخَائِبَةٍ) حالاً مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد (الباء)، والأصل: وَمَا رَجَعْتُ خَائِبَةً، وذلك لورود عاملها (رَجَعْتُ) منفيًا ب (مَأ). (5)

**(12) حرية الحال في التعدد**

مما أتاحه الاستعمال اللغوي للحال في بعض سياقاتها حرية أن تأتي متعددة؛ فقد تأتي متعددة لصاحب واحد في سياق واحد؛ فإنه لما قال الله تعالى: جُنُثٌ تٌ ذٌ

(1) أبو حيان: البحر المحيط، 611/6.

(2) السيوطي: همع الهوامع، 305/2.

(3) البيت من البسيط، نسب إلى رجل من فصحاء طيئ عند ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م، 322/2، وبلا نسبة عند المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، 142/1.

(4) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي عند البغدادي: خزانة الأدب، 137/10، وبلا نسبة عند ابن هشام: مغني اللبيب، ص149، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 339/1.

(5) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 728/2.

ث ث ث ث ث (1) جعل هذا السياق (ث ث) حالين من ضمير المخاطبة في (ث). وقد تعددت الحال (مُسْتَلْقِيًا، وَاضِعًا) في وصف الرسول - صلى الله عليه وسلم - أنه رُؤِي (مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى). (2) ولما قال قيس بن الملوح: (3)

عَلِيٌّ لَنْ لَأَقِيْتُ لِيَلِي بِخُلُوةٍ      زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

جعل استعماله (رَجُلَانِ حَافِيَا) حالين من الضمير المتصل في (لَأَقِيْتُ).

وأن تتعدد فتأتي في سياق واحد جملة فعلية وشبه جملة؛ فإنه لما قال الله تعالى: **چ پ پ پ ث ذ ث چ** (4) وردت في هذا السياق ثلاث أحوال: (پ) و (ث ذ) و (ذ ث)، وهي لصاحب واحد وهو (پ).

وأن تتعدد الحال فتأتي في سياق واحد مفردة وجملة فعلية؛ فإنه لما قال الله تعالى: **چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** (5)؛ جاءت في هذا السياق الكريم (چ) حالاً مفردة، و(چ) حالاً جملة فعلية. كما تعددت الحال في قول السيدة عائشة - رضي الله عنها: (إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ، فَيُنْصَرِفُ النِّسَاءَ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرِفَنَّ مِنَ الْعَلَسِ) (6)؛ حيث جاءت الحال (مُتَلَفَعَاتٍ) مفردة، والحال (مَا يُعْرِفَنَّ مِنَ الْعَلَسِ) جملة فعلية مضارعة منفية.

(1) سورة الفجر: 27-28.

(2) البخاري: صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ، 102/1، والإمام مالك: الموطأ، شرح محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ-2005م، [كتاب قصر الصلاة في السفر](#)، باب جامع الصلاة، ص 143.

(3) البيت من الطويل، غير منسوب لقائل عند ابن هشام: مغني اللبيب، ص 601.

(4) سورة الرحمن: 19-20.

(5) سورة النبأ: 39.

(6) البخاري: صحيح البخاري، 173/1.

وأن تتعدد الحال فتأتي في سياق واحد مفردة وجملة اسمية؛ فإنه لما قال المتنبى: (1)

عِشْ عَزِيْزاً أَوْ مُتْ وَأَنْتَ كَرِيْمٌ      بَيْنَ طَعْنِ الْقَنَا وَخَفَقِ الْبُؤْدِ

جعل قوله (عَزِيْزاً) حالاً مفردة، وقوله: (وَأَنْتَ كَرِيْمٌ) حالاً جملة اسمية.

وأتاح الاستعمال اللغوي للحال في بعض السياقات أن تكون واحدة في اللفظ مشتركة في المعنى لتناسب أكثر من صاحب، اثنين كان أو جمعاً؛ فإنه لما قال الله تعالى: ج □ □ □ □ □ ج (2) جعل السياق للاثنتين (□ □) حالاً واحدة (□) منعاً لتكرار الحال مع كل صاحب؛ فالشمس في هذا السياق دائبة، والقمر كذلك دائب. ولما قال الله تعالى: ج □ □ □ □ □ ج (3) جعل للثلاثة (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ) حالاً واحدة (ج) منعاً لتكرار حال مع كل صاحب.

وأتاح الاستعمال اللغوي للحال في بعض سياقاتها أن تتعدد مع صاحب متعدد ولكل صاحبٍ حال منها؛ فإنه لما قال عمرو بن كلثوم: (4)

وَإِنَّا سَوْفَ نُدْرِكُنَا الْمَنَآيَا      مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِينَآ

جعل في استعماله اللغوي حالين لصاحبين، الأولى قوله (مُقَدَّرَةً) للصاحب (الْمَنَآيَا) والأخرى قوله (مُقَدَّرِينَآ) للصاحب الضمير المنصوب في (نُدْرِكُنَا). ولما قال امرؤ القيس: (1)

(1) المتنبى: الديوان، تحقيق عبد الوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ص 15.

(2) سورة إبراهيم: 33.

(3) سورة الأعراف: 54.

(4) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم: الديوان، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م، ص 66، وابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، 374/1، والنوزني: شرح المعلقات السبع، دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م، ص 216.

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا      عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرْحَلٍ

جعل (أَمْشِي) حالاً من الضمير في (خَرَجْتُ) لتوافقهما في الأفراد والتذكير. وجعل (تَجْرُ) حالاً من الضمير في (بِهَا) لتوافقهما في الأفراد والتأنيث. ولما قال الشاعر: (2)

لَقِي ابْنِي أَخَوِيهِ خَائِفًا      مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

جعل هذا الاستعمال اللغوي لفظ (خَائِفًا) حالاً من (ابْنِي)، ولفظ (مُنْجِدِيهِ) حالاً من (أَخَوِيهِ)، وقد دلت قرائن الأفراد والتثنية على تحديد صاحب كل حال وحاله.

### (13) الحال وحرية الربط بما قبلها

وإذا جاءت الحال جملة فإن من قواعدها وأصولها أن يتوافر لها رابط يربطها بما قبلها، وقد يكون هذا الرابط (الواو) أو (الضمير) أو هما معاً. وقد رُؤى أن الحال إذا كانت جملة فعلية مضارعة غير مصدرية ب (قد) فإنها ترتبط بما قبلها بالضمير العائد على صاحبها ولا يجوز أن ترتبط ب (الواو)، ولكن الاستعمال اللغوي قد منح هذه الحال حرية أن ترتبط بالواو؛ فإنه لما قال عبد الله بن همام السلولي: (3)

(1) البيت من الطويل، وهو لامريء القيس: الديوان، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية، 1425هـ-2004م، ص 38، والزوزني: شرح المعلقات السبع، ص50، وبلا نسبة عند ابن هشام: مغني اللبيب، ص734، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث الجامعية بالكويت، 1399هـ-1979م، 1/244.

(2) البيت من الرمل، ومن الشواهد التي لا يعلم قائلها، وهو بلا نسبة عند ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 274/2، والعيني: المقاصد النحوية، 3/215، والأشموني: شرح الأشموني، 1/354.

(3) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي عند العيني: المقاصد النحوية، 3/190، والقزويني: الإيضاح، 3/147، وبلا نسبة عند الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1418هـ-1997م، 1/367.

## فَلَمَّا خَشِيَتْ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا

جعل هذا الاستعمال اللغوي جملة (وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا) حالاً، وهي جملة فعلية مضارعة غير مسبوقة بـ (قد)، وقد ربطها بما قبلها بـ (الواو)، ورؤى أن ما منحها تلك الحرية السياقية الضرورية الشعرية.

وحاول بعضهم تأويل هذا الربط الموجود بالواو بأن جملة (وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا) اسمية على تقدير (وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ مَالِكًا) فيكون الرابط لها (الواو) والضمير غير المذكور (أنا) لعوده على المتكلم سابقاً.

ومثل ذلك لما قال الله تعالى: **چ ژ ژ ک ک ک گ گ گ** **گ گ گ گ**؛ إذ جعل هذا السياق جملة (گ) حالاً، وهي جملة فعلية مضارعة مثبتة، وربطها بـ (الواو) بما قبلها على أنها جملة اسمية مبتدؤها محذوف، والتقدير: **وَهُمْ يَكْفُرُونَ**.

وأما إذا جاءت الحال جملة فعلية ماضية فإن البصريين يرون وجوب اقترانها

بحرف

(قد)، ظاهرة أو مقدرة<sup>(2)</sup>، ولكن الكوفيين والأخفش يتيحون لهذه الحال حرية ألا تقتنر بـ (قد)؛ لأنه كثر وقوع الماضى حالاً في لسان العرب بغير (قد)، فساغ القياس عليه<sup>(3)</sup>؛ ففي قول الله تعالى: **چ ژ ژ و و و چ**<sup>(4)</sup> وردت جملة الحال الماضية (و) بغير (قد).

(1) سورة البقرة: 91.

(2) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 107/1، والمبرد: المقتضب، 124-123/4، والزمخشري: المفصل، ص82، وابن الأنباري: الإنصاف، 205/1، وابن يعيش: شرح المفصل، 28/2.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، 28-27/2، وابن الأنباري: الإنصاف، 206/1، وأبو حيان: البحر المحیط، 355/6، وابن هشام: مغني اللبيب، ص229، و833.

(4) سورة البقرة: 28.

وقد منح الاستعمال اللغوي الحال الجملة الاسمية حرية أن ترتبط بما قبلها

بغير

(الواو)؛ فإنه لما قال الله تعالى: ﴿...﴾ (1) جعل السياق جملة (□ □ □ □) حالياً، وهي جملة اسمية، وجعل الرابط لها بما قبلها ضمير المخاطبين في (□ □ □ □) ولم يذكر لها (واو). ولما قال الله تعالى: ﴿...﴾ (2) جعل السياق جملة (□ □ □ □) حالياً، وهي جملة اسمية، وربطها بالضمير المتصل في (□ □ □ □)، ولم يربطها بـ (الواو). ولما قال بشار بن برد: (3)

إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلَدَّةٍ أَوْ نَكَرْتَهَا      خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ

جعل جملة (عَلَيَّ سَوَادُ) حالياً، وهي جملة اسمية، ولم يربطها بالواو، بل بضمير المتكلم

المجرور في (عَلَيَّ).

وقد صادف العلماء بعض من الاستعمالات اللغوية اضطرروا إلى إدخالها في باب الحال مع شيء من التأويل والتقدير مما تنتجها حرية الحال من بعض قيودها؛ فإن المسيب بن علس حين قال: (4)

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ      وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

(1) سورة البقرة: 36.

(2) سورة الرعد: 41.

(3) البيت من الطويل، وهو لبشار بن برد: الديوان، نشر وتقديم وشرح وإكمال محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950م، 29/3.

(4) البيت من الكامل، وهو للمسيب بن علس: الديوان، ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية، جمع وتحقيق عبد العزيز نبوي، دار الزهراء، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م، ص610، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 878/2، وهمع الموامع، 246/1.





وخيفة<sup>(1)</sup>. وفي قول الله تعالى: **چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ**؛ حيث ورد لفظ (ٹ) منصوباً على أنه مفعول لأجله. وأجيز عند العكبري أن يكون مصدرًا في موضع الحال؛ أي: **خَاشِينَ** الإنفاق<sup>(3)</sup>. وذكر بعضهم أن الإضافة في (ٹ ٹ) تمنع الحالية؛ إذ الحال نكرة<sup>(4)</sup>. وقد يتنازع الحال والمفعول لأجله لفظاً بينهما، وقد يحتمل السياق ذلك؛ فإنه لما قال الله تعالى: **چ چ چ چ چ**؛<sup>(5)</sup> وقع التنازع بين الحال والمفعول لأجله في (چ)؛ (چ)؛ حيث تحتل أن تكون مفعولاً لأجله من الفعل (نَزَلَ)، وأن تكون حالاً من (ق).<sup>(6)</sup>

وقد رُجِحَ أن يكون اللفظ حالاً؛ فقد رأى الزمخشري أن القرآن قد بين كل شيء من أمور الدين حيث كان نصاً على بعضها، وإحالةً على السنة، وحثاً على الإجماع، والافتداء بآثار الصحابة، فكانت السنة والإجماع والقياس والاجتهاد مستندة إلى تبيين الكتاب، فمن ثم كان الكتاب تبياناً لكل شيء<sup>(7)</sup>.

ولما قال الله تعالى: **چ چ چ چ چ چ چ چ**؛<sup>(8)</sup> جاز في قوله (□ □) أن يكون مفعولاً لأجله؛ أي لأجل الخوف والطمع، أو حالاً من الضمير المنصوب في

(1) العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 609/1، وأبو حيان: البحر المحيط، 449/4.

(2) سورة الإسراء: 100.

(3) العكبري: التبيان في إعراب القرآن، 833/2.

(4) السمين الحلبي: الدر المصون، 419/7.

(5) سورة النحل: 89.

(6) أبو حيان: البحر المحيط، 511/5-512.

(7) انظر: الزمخشري: الكشاف، 628/2، وأبو حيان: البحر المحيط، 511/5.

(8) سورة الرعد: 12.





تعالى:  $\text{ح ه ه} \sim \text{ب ه ه} \text{ هج}^{(1)}$  وردت الحال (ه ه)؛ لأن النهى الواقع في (هه) يوجب وجودها؛ لأنها تقيده وتحدد نطاقه، ومن دونها يكون النهى مطلقاً عن الصلاة، وهذا خلاف المقصود. وأنه لما قال الله تعالى:  $\text{ح پ پ پ پ پ چ}^{(2)}$  وردت الحال (پ) في سياق استفهام، وهذه الحال هي المسئول عنه فيه، وعليه فلا غنى عن وجودها. وقد وردت الحال (پ) في قول الله تعالى:  $\text{ح پ پ پ چ}^{(3)}$ ؛ لأنه ليس المقصود الإشارة إلى الإشارة إلى البعل بل إلى حالته التي هو عليها، فلا يكتمل المعنى إلا بذكر معنى الشيخوخة.

وروى أنه لو قرئ قول من قال: (لَيْسَ الْمَيِّتُ مَنْ فَارَقَ الْحَيَاةَ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَحْيَا خَامِلاً لَا نَفْعَ فِيهِ) لأدرك أنه قول تام المعنى واضح المغزى لا لبس فيه ولا إبهام، وأدرك أنه لو قيل من دون (خَامِلاً لَا نَفْعَ فِيهِ) لفسد معناه، ولكن تلك الحال قد منعت هذا الفساد، وأعانت على بيان ما يقصده القائل. وأنه لما قال الشاعر: <sup>(4)</sup>

وَأَسْنَتْ مِمَّنْ إِذَا يَسْعَى لِمَكْرَمَةٍ يَسْعَى وَأَنْفَاسُهُ بِالْخَوْفِ تَضْطَرِبُ

أتمت الحال (وَأَنْفَاسُهُ بِالْخَوْفِ تَضْطَرِبُ) المعنى الذي يريده، وأوضحت الهدف الذي يقصده، ولو لم تكن تلك الحال لاضطرب لفظه واختل معناه. <sup>(5)</sup>

وكذلك لما قال الشاعر: <sup>(6)</sup>

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيباً كَاسِفاً بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

(1) سورة النساء: 43.

(2) سورة المدثر: 49.

(3) سورة هود: 72.

(4) البيت من البسيط، وهو غير منسوب لقائل عند عباس حسن: النحو الوافي، 2/365.

(5) عباس حسن: النحو الوافي، 2/364-365.

(6) البيت لـ "عدي بن الرعلاء الغساني" عند الأصمعي: الأصمعيات، ص152.



□ □ چ (1) وردت الحال (□) من المفعول به الضمير في (□)، ولأنها من لفظ عاملها ومعناه جاءت مؤكدة له لفظاً ومعنى.

ولما قال الشاعر: (2)

أَصِحَّ مُصِيحًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمَّ تَوَقِّيَ خَلَطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

أورد الحال (مُصِيحًا) في استعماله هذا مؤكدة لعاملها (أَصِحَّ) لفظاً ومعنى.

ولما قال الله تعالى: چ ڈ ڈ ڈ هُ چ (3) جاءت الحال (ڈ) في هذا السياق لتوكيد

معنى عاملها (ڈ) وحده؛ لأنها ليست من لفظه. ومثله ما في قول الله تعالى: چ ك ك ك

وچ (4) ؛ إذ وردت الحال (و) لتوكيد معنى عاملها (وَلَّى) (5)، لأن الإدبار من معنى

معنى التولى، ولم تؤكد لفظه؛ لأنها ليست منه. وما في قول الله تعالى: چ ك ك ك ك

ك ك ك چ (6)؛ حيث وردت الحال (ك) لتوكيد معنى عاملها (ك) وحده، لأنه من معنى

الفساد (7).

وإنه لما قال الله تعالى: چ ف ف ف ف ف ف چ (8) وردت الحال (ف) لتوكيد

صاحبها (ف) المؤكد بالتوكيد المعنوي (ف). (1) وكذلك أفادت الحال (پ) في قول الله

تعالى: چ آ پ پ پ چ (2)؛ حيث جاءت توكيداً لصاحبها الضمير المتصل في (ب).

(1) سورة النساء: 79.

(2) البيت من البسيط، لم يعين قائله عند ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، 244/1، والعيبي: المقاصد النحوية، 3/ 1148، والأشموني: شرح الأشموني: 27/2.

(3) سورة النمل: 19.

(4) سورة التوبة: 25.

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 516.

(6) سورة البقرة: 60، والأعراف: 74، وهود: 85، والشعراء: 183، والعنكبوت: 36.

(7) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص 603.

(8) سورة يونس: 99.



من الأول، لا يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل<sup>(1)</sup>؛ فإنه لما قال الشاعر طرفة بن العبد: (2)

فَسَقَى بِإِلَادِكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوَّبُ الْعَمَامِ وَدِيمَةً تَهْمِي

جعل لدعائه بالسقيا حالاً تمسك بزمام الصوب فقال: (غَيْرَ مُفْسِدِهَا) حتى يكون (صَوَّبُ الرَّيْبِ) على قدر المراد والمقصود؛ أي المغنى لا المهلك.

وقد فلت عنان الدعاء من الشاعر ذي الرمة حين لم يتم دعاءه بمثل ما أتم به طرفة، أو بأى قيد، وذلك حين قال داعياً لديار مى:

أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مِيٍّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ (3)

لأن القطر إذا انهل في تلك الديار دائماً فسدت، فكان هذا بالدعاء عليها أشبه منه بالدعاء لها. فكان طرفة، وهو سابق على ذي الرمة، حين استعان بالحال قد تحرز من الوقوع فيما وقع فيه ذو الرمة من الإطلاق.

ويستدعى قولاً طرفة بن العبد وذي الرمة أن أبا هفان المهزومي، وهو متأخر عنهما، قد تنبه لما ورد عندهما فسار سير طرفة بن العبد فقال قولاً، وجعله في سياق جملة فعلية ماضية تفيد الرضا والفخر: (4)

فَأَفْنَى الرَّدَى أَعْمَارَنَا غَيْرَ ظَالِمٍ وَأَفْنَى النَّدَى أَمْوَالَنَا غَيْرَ عَائِبٍ

وجعل قوله: (غَيْرَ ظَالِمٍ) و (غَيْرَ عَائِبٍ)، وهما حالان في هذا السياق الذي قد مضت أحداثه، فيه تنزيه لفعل الردى وفعل الندى، لأن فعلهما قد تم على ما ذكر،

(1) انظر: عباس حسن: النحو الواقي، 2/3.

(2) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد: الديوان، ص79.

(3) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة: الديوان، ص 559، وابن الأنباري: الإنصاف، 83/1، وابن جني: الخصائص، 280/2، والأزهري: شرح التصريح، 31/1.

(4) البيت من الطويل، وهو منسوب لأبي هفان المهزومي، عند ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، 1401هـ-1981م، 48/2.





















فعداوة إبليس وذريته لهم مانعة من اتخاذهم أولياء من دون الله بعد ما ظهر منهم من الفسق والعصيان.

وإن دل الأمر في قول الله تعالى: ﴿...﴾ (1) على الحث على التذكير واستنهاض الهمة فيه، والتذكير يقع بنعمة الله (القرآن) (2)، ذلك الكتاب الذي لم يسجد به كاهن ولم يفتعله مجنون - فإن الحال المنفية (﴿...﴾) جاءت لتعليل ذلك الأمر. وتؤكد الحال مع تعليلها لما سبقها نزاهة الذكر وتنزه الرسول عن الكهانة والجنون (3)، وهذا مما يزيد ثباتاً على التذكير إيماناً منه بأن ما يذكر به هو من عند الله.

وفي سياق قوله: ﴿...﴾ (4) جاءت الحال (﴿...﴾ معللة لمضمون الأمر والدعوة إليه؛ فما من إله غير الله، لهم ولغيرهم. كأنه قيل: خصوه بالعبادة ولا تشركوا به شيئاً؛ إذ ليس لكم إله سواه. (5)

وإنه لما قال الله تعالى: ﴿...﴾ (6) جاء قوله (﴿...﴾ حالاً تبيين سبب اختيار ملة إبراهيم والتعليل لأن تتبع. وقد دعمها قوله (﴿...﴾، فهو حال ثانية من إبراهيم تقوي سبب اختيار ملته، ولتبرئته أيضاً

(1) سورة الطور: ٢٩.

(2) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 58/27.

(3) أبو السعود: إرشاد العقل السليم، 150/8، والألوسي: روح المعاني، 36/14.

(4) سورة هود: ٨٤.

(5) أبو السعود: إرشاد العقل السليم، 235/3، والألوسي: روح المعاني، 393/4.

(6) سورة البقرة: 135.



وفى سياق قول الله تعالى: **چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ** (1) جاءت الحال (گ) من الدلالة على خضوع دافعي الجزية للحكم؛ إذ سيعطون تلك الجزية وهم في حالة من الذل والصغار، وفي هذا تعظيم لأمر الحكم الإسلامي، وترغيب لهم في الانخلاع عن دينهم الباطل، واتباع الإسلام. (2)

وجاءت الحال (ك و و) في قول الله تعالى: **چ ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه** (3) لبيان حدوث المهمة والحرص على إنجازها وإتمامها بكل حذر؛ أي وهم لا يشعرون أنها تقصه. وإن كانت جملة الحال (ك و و) هنا ليست من تعبير الأم الآمرة إلا أن في القص من الدقة والحرص ما يوحي ببقية الشأن؛ أي لم يرد في النص أن قالت الأم: (ه ك و و)، لأن خط سير التابوت بموسى لم يكن معلوماً لديها، وإنما لما تحقق ذلك لأخته وعلمت منتهاه عند من أمر بقتل أطفال بنى إسرائيل اتخذت الحذر في البصر به، وقد أثبت لها النص ذلك بجملة الحال (ك و و). وأما الحال (ك و و) في قول الله تعالى: **چ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ** (4)، وهي إخبار عن مستقبل، فقد جاءت للدلالة على إنكارهم له وعدم معرفته لعلو شأنه وعظم سلطانه بعد أن صار عزيزاً.

وجاءت الحال (□ □ □) في سياق قول الله تعالى: **چ و ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي** □ □ □ (5) دامة للأمر (و) وبياناً لسبب ذكره، للإغراء وبث الطمأنينة في نفس أبيهم حتى يسمح بخروج يوسف معهم.

(1) التوبة: ٢٩.

(2) ابن عاشور: التحرير والتنوير، 167/10.

(3) سورة القصص: ١١.

(4) سورة يوسف: 15.

(5) سورة يوسف: 12.

وفى سياق قوله تعالى: ﴿مَهْجًا﴾ (1) ورد قوله: ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (2) حالاً تفيد الإلزام؛ أى إلزامهم المقالة، وتوكيد مقولة كل فريق؛ وسدّ باب تنصّلهم منها؛ إذ هى إقرارهم بأفواههم. (2)

وفى قول الله تعالى: ﴿جَنَّتْ ثَمَرَاتُهَا﴾ (3) وردت الحال (ث) وبها ضمير الأظهر فيه أن يعود على المال؛ لأنه الأقرب له فدلّت على الإيثار؛ أى أنه يعطى المال في حال محبته له، وهذا وصف عظيم أن تكون نفس الإنسان متعلقة بشيء تعلق المحب بمحبوبه ثم يُؤثر به غيره ابتغاء وجه الله. (4) وكذلك دلت الحال (ث) فى قول الله تعالى: ﴿جَذَّتْ ثَمَرَاتُهَا﴾ (5) على الإيثار وابتغاء وجه الله (6)؛ فقد عاد فيها الضمير على على الطعام؛ أى محباً له على الرغم من الفاقة والحاجة.

وأما فى سياق قول الله تعالى: ﴿جَذَّتْ ثَمَرَاتُهَا﴾ (7) فقد جاءت الحال (ث) لحبك الاعتذار عن فقد أخيه، ثم ساعد الظرف (ث) هذه الحال على تقوية ذلك؛ فقد اختاروا أن يعودوا إلى أبيهم فى هذا الوقت ليكون؛ ليكونوا أقدر على الاعتذار في الظلمة. (8)

وفى قول الله تعالى: ﴿جَذَّتْ ثَمَرَاتُهَا﴾ (9) وردت الحال متعددة للدلالة على الطبيعة البشرية؛ فدلّت (□) على وصفه بشراً يخاف ويأمن، ودلّت (□) على كونه

(1) سورة التوبة: 30.

(2) انظر: الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، 168/10-169.

(3) سورة البقرة: 177.

(4) أبو حيان: البحر المحيط، 6/2.

(5) سورة الإنسان: 8.

(6) أبو حيان: البحر المحيط، 388/8.

(7) سورة يوسف: 16.

(8) أبو حيان: البحر المحيط، 288/5.

(9) سورة القصص: 21.





لِيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ النَّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يُعْرِفَنَّ مِنَ الْعَلْسِ) (1) متعددة، فدللت (مُتَلَفِّعَاتٍ) على تخفهن واحتجابهن حفاظاً على الستر، ودلت (مَا يُعْرِفَنَّ مِنَ الْعَلْسِ) على المبالغة في بيان ذلك الحذر.

وقد دلت الحال في قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في وصف شيطان: "صَدَقَّكَ وَهُوَ كَذُوبٌ" (2) على الاستدراك على قوله الصدق بأنه ليس الأصل فيه. وجاء الخبر (كَذُوبٌ) صيغة مبالغة؛ لأن عادته الكذب الذي لا ينفكُ عنه. (3)

وبعد، فهذه بعض الأدعاءات اللغوية التي أتت بالحال عنصراً مكماً فيها لما لها من دور دلالي كانت تلك السياقات التي وردت فيها في حاجة إليه لتقديم المعاني المقصودة من المنتج اللغوي إلى المتلقى، وهذا ما يبين أثر الحال وقيمتها فيها. وما أوردته هذه الدراسة من ذلك طرف للاستئناس يمكن البناء عليها والافتداء بها. والحمد لله الذي أعان ووفق، وإليه يُردُّ الفضل كله.

## الخاتمة

أثرت هذه الدراسة أن تطلق (المكلمات اللفظية) على ما زاد على عناصر الإسناد الأساسية في التراكيب اللغوية واشتهر بـ (الفضلة) عند النحاة القدماء لما

(1) البخاري: صحيح البخاري، 173/1.

(2) السابق نفسه: 123/4. من حديث أبي هريرة في قصته مع الشيطان الذي كان يسرق من الزكاة التي وكله رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بها، وفيه يقول الشيطان: إذا أويت إلى فراشك فاقراً آية الكرسي، لم يزل معك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فقال النبي: صدقك وهو كذوب، ذاك شيطان. البخاري: صحيح البخاري، 123/4.

(3) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379، 56/9.

توحى به (المكملات) من دعم لتلك التراكيب وإسهام في تقديم ما تريده من معانٍ ودلالات صحيحة تامة غير ناقصة. ولا شك أن للمكملات اللفظية في التراكيب والاستعمالات اللغوية دوراً لا غنى عنه أرادته المنتج اللغوي وهو بصدد إيصال رسالته إلى المتلقين، قراناً كريماً، وحديثاً شريفاً، وشعراً، ونثراً.

ولا شك أن الحال من تلك المكملات اللفظية التي تنثرى بها السياقات اللغوية وتسهم فيها بدور مرسوم لها لا ينوب عنها غيرها فيه؛ فقد أتيح للحال أن تكون مكملات لفظياً في تلك السياقات، وأن تكون ذات شأن وقيمة فيها، فقد شاركت بمدخلاتها في إتمام المعانى وإكمالها ولولا وجودها لانتقصت، أو فسدت تلك المعانى، حتى صارت بمنزلة العمدة.

كما أتيح للحال من الحريات في الاستعمالات اللغوية ما جعلها تأخذ أشكالاً وتحنل رتباً يغنى بها أسلوب سياقها الذى ترد فيه؛ فقد أتيح للحال على غير صفاتها وشروطها الغالبة عليها كثير من الحريات التي منها:

- حرية أن تأتي في سياقها مفردة أو جملة أو شبه جملة.
- حرية أن تكون صفة منتقلة أو لازمة.
- حرية أن تكون لفظاً مشتقاً أو جامداً.
- حرية أن تأتي نكرة أو معرفة.
- حرية أن ترد في سياقها متأخرة أو متقدمة.
- حرية أن تذكر في سياقها أو تحذف.
- حرية أن تأتي مثبتة أو منفية.
- حرية أن يذكر معها في سياقها عاملها أو لا يذكر.
- حرية أن تأتي من صاحب لها معرفة أو نكرة.
- حرية أن تأتي من صاحب مرفوع أو منصوب أو مجرور.
- حرية أن تكون منصوبة أو مجرورة بحرف جر زائد.



- حرية أن ترد في سياقها متعددة.
  - حرية أن ترتبط بما قبلها بواو أو بضمير أو بهما معا.
  - حرية الحال مع مكلمات لفظية أخرى.
- كما أتيح للحال من الدلالات ما تكسبه السياقات التي ترد فيها وتفيدها بها، مثل أن تكون توكيداً لعاملها، أو توكيداً لصاحبها، أو توكيداً لمضمون الجملة التي تسبقها. وأن تكون مقيدة لمعنى سياقها غير مطلقة له حتى يتوافق مع المقصود منه. وأن تتسع في بعض السياقات بمتطلبات الشرط ليأتي الجواب متناسباً معها. وأن تسهم مع النهي والأمر والاستفهام وغيرها من الأساليب في إفادة التعجب، والإنكار، والتوبيخ، والتعليل، والتنميم، والتعظيم، والنصح والإرشاد، والتخصيص، والمبالغة، والاستدراك، ودفع التوهم، وغير ذلك مما حاولت هذه الدراسة إثباته للحال من إسهامات ودلالات. وقد أدى هذا الثراء الذي تتمتع به الحال في السياقات اللغوية إلى أن تكون مادة ذات قيمة في كثير من الدراسات والأبحاث النحوية والدلالية والأسلوبية.

### المصادر والمراجع

الأزهري: (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد، ت905هـ): شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.

- الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، ت929هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955م.
- الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب، ت216هـ): الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة، 1993م.
- الأعشى (ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، ت7هـ/ 629م): الديوان، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، 1983م.
- الأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسي، ت476هـ): أشعار الشعراء الستة الجاهليين، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفة الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ-1983م.
- الألوسي (شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، ت1270هـ): تفسير الألوسي "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- امرؤ القيس (امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، ت565م): الديوان، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1425هـ-2004م.
- ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، ت328هـ): شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، 1980م.
- ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م.

بشار بن برد (ت 96هـ): الديوان، نشر وتقديم وشرح وإكمال: محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950م.

البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ت 256هـ): صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

البغدادي (عبد القادر بن عمر، ت 1093هـ): خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1989م.

البيضاوي (نصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ت 685هـ): "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.

الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ت 471هـ): دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1413هـ - 1992م.

جرير (جرير بن عطية، 33هـ/110هـ، 653م/728م): الديوان، شرح محمد بن حبيب، وتحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة.

ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي، ت 392هـ):

1- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، 1406هـ - 1986م.

2- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.

الجوهري (إسماعيل بن حماد، ت393هـ): الصّاحح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ-1987م.

ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر، ت852هـ): فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، 1379.

أبو حيان (أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي، ت745هـ):

1- البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م.

2- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم،

دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

نو الرمة (غيلان بن عقبة التميمي 77هـ/117هـ، 696م/735م): الديوان، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي رواية ثعلب، تحقيق عبد القدوس صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، الطبعة الأولى، 1402هـ-1982م.

الرازي (فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين التيمي، ت606هـ): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ-2004م.

ابن رشيق (أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، ت463هـ): العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، 1401هـ-1981م.

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، ت311هـ): معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، 1418هـ-1997م.

الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله، ت794هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، 1376هـ-1957م.

الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، ت538هـ):

1- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1407هـ-1987م.

2- المفصل، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م.

الزُّوزَنِي (أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزُّوزَنِي، ت486هـ): شرح المعلقات السبع، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م.

ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ت316هـ): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

أبو السعود (محمد بن محمد العمادي، ت951هـ): إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

سلامة بن جندل: الديوان، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.

سبيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، ت180هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.

السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن، ت385هـ): شرح أبيات سبيويه، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، 1979م.

السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911هـ):

- 1- شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، لا ط، 1386 هـ - 1966 م.
- 2- همع الهوامع شرح جمع الجوامع غي علم العربية، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث الجامعية بالكويت، 1399 هـ - 1979 م.
- الشمخ بن ضرار (الشمخ بن ضرار بن حرمة الذباني، ت642م): الديوان، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1388 هـ - 1968 م.
- الصبان (أبو العرفان محمد بن علي، ت206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.
- الظاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ): تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 م.
- طرفة بن العبد (ت569م): الديوان، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1423 هـ - 2002 م.
- عباس حسن (ت1399هـ): النحو الوافي، طبعة دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة عشرة، 1996 م.
- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني المصري، ت769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، 1400 هـ - 1980 م.
- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، ت616هـ):
- 1- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي.
- 2- اللباب في علل البناء والإعراب، المحقق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1995 م.

عمرو بن كلثوم (أبو الأسود عمرو بن كلثوم التغلبي، ت584م): الديوان، جمع وتحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م.  
عنترة بن شداد (ت608م): الديوان، شرح وتحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1983م.

العيني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، ت855 هـ): المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت671هـ): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ-1964م.

القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر، ت739هـ): الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.

قطري بن الفجاءة (قطري بن الفجاءة بن يزيد بن زياد المازني التميمي، ت697م): الديوان ضمن "ديوان الخوارج شعرهم، خطبهم، رسائلهم"، جمعه وحققه نايف معروف، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، 1983م.

قيس بن الملوح (الملقب بمجنون ليلى، ت68هـ): الديوان، دراسة وتعليق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م.

كثير عزة (كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر بن عويمر الخزاعي، ت723هـ): الديوان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 1971م.

ليبد بن ربيعة العامري (ت41هـ): الديوان، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، 1984م.

مالك بن أنس (ت179هـ): الموطأ، شرح محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ-2005م.

- ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الطائي، ت672هـ):
- 1- شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م.
  - 2- شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، ت285هـ): المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.
- المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين، ت354هـ): ديوان المتنبي، تحقيق عبد الوهاب عزام، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- محمد بن محمد حسن شُرَّاب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1427هـ-2007م.
- محمد رشيد رضا (ت1354هـ): تفسير القرآن الحكيم المسمى "تفسير المنار"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.
- المخبل السعدي: الديوان ضمن "شعراء مقلون"، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
- المرادي (بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، ت749هـ): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1428هـ-2008م.
- المسيب بن علس (ت575م): الديوان، ضمن "ديوان بني بكر في الجاهلية، جمع وشرح وتحقيق عبد العزيز نبوي، دار الزهراء، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م.



- النايعة الذبباني (زيد بن معاوية، ت605م): الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1977م.
- ابن الناظم (بدر الدين محمد بن مالك، ت686هـ): شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م.
- ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري، ت761هـ):
- 1- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
  - 2- شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب "سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى" تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، دار الخير، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م.
  - 3- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، 1985م.
- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي النحوي، ت643هـ): شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.

